الأمم المتحدة

E/ECA/COE/37/15

Distr.: General
2 May 2018

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع السابع والثلاثون

أديس أبابا ١١ و١٢ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

موعد انعقاد الدورة الثانية والخمسين ومكان انعقادها وموضوعها

موعد انعقاد الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومكان انعقادها وموضوعها

مذكرة من الأمانة

أولا- مقدمة

١- تتضمن هذه الوثيقة اقتراحات تقدمت بها الأمانة لكي تنظر فيها لجنة الخبراء. وقد تود اللجنة النظر في موعد انعقاد الدورة الثانية والخمسين لعام ٢٠١٩ لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومكان انعقادها وموضوعها وتزويد الأمانة بتوجيهات في هذا الصدد.

ثانياً- الموعد والمكان

٢- تقترح الأمانة أن تُعقد الدورة الثانية والخمسون لمؤتمر الوزراء في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٩. وقد يتغير المكان إذا عرضت إحدى الدول الأعضاء استضافة الاجتماع، مع مراعاة متطلبات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أن يتحمل البلد المضيف تكاليف عقد الاجتماعات خارج المقر.

ثالثا- الموضوع

٣- تقدم الأمانة العامة الموضوع التالي لكي تنظر فيه لجنة الخبراء: ”سياسة مالية جديدة لأفريقيا“.

* E/ECA/COE/37/1

ألف- معلومات أساسية

٤- السياسة المالية هي أهم أدوات سياسة الاقتصاد الكلي ووسائلها لتمويل الاستثمارات العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا (انظر الجدول). وتبلغ الاحتياجات من الإنفاق في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا وحدها ١٣٥ مليار دولار سنويا،[١] ويمكن للنمو السنوي في أفريقيا أن يزيد بنسبة نقطتين مئويتين عند معالجة الثغرات في الهياكل الأساسية.[٢] وإلى جانب الإنفاق على الهياكل الأساسية، يكتسي توفير الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي أهمية أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وبوجه خاص، فإن الهدفين ٣ و٤ يرميان إلى إدخال تحسينات على مجالي التعليم والصحة. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الحوافز الضريبية جزءا هاما من السياسة الصناعية الفعالة التي ستساعد أفريقيا على تحقيق النمو المستدام والشامل.[٣]

الجدول ١:

الإنفاق الحكومي ومصادر تمويل التنمية في أفريقيا

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الإيرادات الضريبية	٥١٢,٧	٥٦١,٥	٥٤١,٠	٥٠٦,٤	٤٣٦,٨	٥٠٠,٠
المساعدة الإنمائية الرسمية	٥١,٦	٥١,٨	٥٦,٨	٥٤,٣	٥١,٢	٥٠,٢
الاستثمار المباشر الأجنبي	٦٦,٠	٧٧,٥	٧٤,٦	٧١,٣	٦١,٥	٥٠,٢
التحويلات	٥٩,٦	٦٤,٣	٦٣,٧	٧٦,٢	٦٤,٨	٦٤,٦
الإنفاق الحكومي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	١٧,٧٥	١٨,٥٣	١٩,٨٦	١٩,٦٢	٢٠,٥٧	٢٠,٧١

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ورقات المناقشة الخاصة بمؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٨؛ البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشرات الأفريقية.

٥- وإلى جانب الحاجة إلى وجود سياسة مالية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الإنفاق العام، تحتاج أفريقيا أيضا إلى كفالة أن يكون وضعها المالي مستداما ويتيح بيئة اقتصاد كلي مواتية للاستثمار الخاص. وفي هذا السياق، ستحتاج السياسة المالية لتحقيق التوازن بين

[١] انظر
Economic Commission for Africa, *Strategies for Mobilizing Domestic Resources and Investments for Structural Transformation* (Addis Ababa, 2017).

[٢] انظر
Vivien Foster and Cecilia Briceño-Garmendia, eds., *Africa's Infrastructure: A Time for Transformation* (Washington, D.C., World Bank, 2010).

[٣] انظر، على سبيل المثال، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٥ (أديس أبابا، ٢٠١٥).

احتياجات الاستثمار والإنفاق وبين الاستدامة المالية. ذلك أن المشكلة المالية الرئيسية التي تواجه أفريقيا هي أن الموارد المالية الحالية غير كافية لتلبية احتياجات الإنفاق العام في القارة، في حين أن زيادة الاقتراض العام قد تقوض القدرة على تحمل الديون العامة. وبناء على ذلك، فإن التحدي الرئيسي لأفريقيا يكمن في تعبئة موارد إضافية واستخدامها بفعالية لتلبية احتياجات الإنفاق العام في القارة، مع الحفاظ على الاستدامة المالية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تكفل البلدان الأفريقية فعالية إدارة المالية العامة، وأن تستخدم الموارد التي تمت تعبئتها بما يتفق والأولويات الوطنية.

باء- التحديات والفرص الرئيسية للسياسة المالية في أفريقيا

٦- لقد رُفع اقتراح يقضي بأنه لا بد أن تُناقش في مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٩ الإصلاحات الضريبية والنُّهج اللازمة لأفريقيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتيح المؤتمر منبرا لتبادل الخبرات بشأن السياسات المالية والإصلاحات التي تجري في القارة وخارجها. فقد حققت بعض البلدان الأفريقية نجاحات هامة في مجال السياسة المالية أدت إلى زيادات ملحوظة في الإيرادات الضريبية المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي. وتشمل هذه البلدان إثيوبيا، حيث أدت الإصلاحات التي أُجرتها على إدارة المالية العامة في البلد إلى اعتبارها رائدة في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت جنوب أفريقيا تبادل المعلومات الضريبية عند الطلب لتعبئة إيرادات ضريبية إضافية كبيرة. ومن الأمثلة على نجاح السياسة المالية خارج القارة البلدانُ الصناعية الجديدة، وخاصة جمهورية كوريا، التي تمكنت من استخدام الإعانات والحوافز المالية لدعم الاستثمار والتصنيع. وتواجه البلدان الأفريقية العديد من التحديات، المشتركة والخاصة بكل بلد على حده، الناجمة عن إصلاحات السياسة المالية، كما تجد فيها الكثير من الفرص.[٤] وترد أدناه مناقشة لهذه التحديات والفرص.

١- إدماج تعبئة الموارد والميزنة والتخطيط الإنمائي

٧- سيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعبئة الموارد المالية مع مصادر تمويل أخرى للتنمية أيضا من أجل تمويل طائفة واسعة من المشاريع العامة. وللتوصل إلى أفضل تحديد ممكن لمصادر تمويل المشاريع العامة، ستحتاج البلدان الأفريقية إلى اتباع نهج متكامل في تعبئة الموارد والميزنة والتخطيط الإنمائي، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

[٤] انظر الأمم المتحدة، فرقة العمل المشـــتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنميـة: التقدم المحرز والآفاق (نيويورك،٢٠١٧)؛ Economic Commission for Africa, *Strategies for Mobilizing Domestic Resources and Investments for Structural Transformation* (Addis Ababa, 2017), and *Innovative approaches to financing Agenda 2063 and the Sustainable Development Goals in Africa* (Addis Ababa, forthcoming).

٢- تحسين إدارة المالية العامة

٨- يمكن للبلدان الأفريقية أيضا تحسين كفاءة إدارة المالية العامة بإجراء إصلاحات من قبيل الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، وتحقيق اللامركزية، وتحسين التنسيق بين تعبئة الإيرادات وأهداف تشجيع الاستثمار، وتدابير مكافحة الفساد، فضلا عن تفادي استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل الإنفاق العام.

٣- إصلاح الهيكل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية

٩- في الوقت الحاضر، يتركز الهيكل الضريبي في أفريقيا على عدد محدود من الضرائب التي تقع على عدد محدود من دافعي الضرائب، وتشمل العديد من الاستثناءات. ويمكن معالجة هذا الأمر باستخدام مختلف الضرائب، مثل الإتاوات، وضريبة الدخل، والضرائب العقارية والإيجارات، والضرائب على المضاربة المالية. كما يمكن إيجاد حلول لذلك بتشجيع المزيد من الشركات على دخول القطاع الرسمي من خلال خفض الحواجز التنظيمية التي تعترض إضفاء الطابع الرسمي، بما في ذلك توسيع القاعدة الضريبية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون الامتثال الضريبي قليلا في البلدان الأفريقية، ولا بد أن تسفر الجهود المبذولة لتعزيز الامتثال الضريبي عن إيرادات إضافية. وأخيراً، يمكن للبلدان الأفريقية إعادة النظر في استخدام الحوافز الضريبية بما يحقق الفائدة، وذلك نظرا لأن هذه الحوافز كثيرا ما تكون غير ضرورية لجذب الاستثمارات.

٤- الاستفادة المثلى من الاقتراض العام

١٠- في حين يمكن أن يكون الاقتراض العام مصدراً هاماً من مصادر التمويل العام، فقد شهدت بلدان أفريقية كثيرة زيادة في مستويات ديونها، وثمة شواغل بشأن الاستدامة. وستحتاج البلدان الأفريقية إلى كفالة الاستفادة إلى أقصى حد من الاقتراض العام باعتباره مصدرا لتمويل التنمية، مع موازنة ذلك مع الحاجة إلى التقليل إلى أدنى حد من خطر الوقوع في أزمة ديون.

٥- التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة

١١- وفقا لأحدث تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قد تفقد القارة الأفريقية حوالي ١٠٠ مليار دولارا سنويا بسبب التدفقات المالية الخفية خارج القارة، التي تشمل تجنب دفع الضرائب من الشركات المتعددة الجنسيات والأموال التي تُكتسب أو تُحول أو تُستخدم بطريقة غير مشروعة. وطبقاً لما ورد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، لا يزال هناك الكثير الذي يمكن أن تقوم به القارة للحد من هذه التدفقات، من خلال وسائل تشمل تعزيز السياسات الوطنية والتعاون من أجل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.[٥]

[٥] متاح على الرابط: http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff main report ٢٦feb en.pdf .

جيم- الأسئلة الرئيسية المطروحة للمناقشة

١٢- فيما يلي الأسئلة الرئيسية التي ينبغي أن تُطرح في مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٩ :

(أ) ما هي أفضل السبل المتاحة للبلدان الأفريقية لتتمكّن من إصلاح نُهجها في مجال السياسة الضريبية وإدارة المالية العامة؟

(ب) ما هي أفضل السبل المتاحة للبلدان الأفريقية لتتمكّن من إصلاح هياكلها وإدارتها الضريبية من أجل زيادة الإيرادات من مختلف المصادر، وتخفيف العبء الضريبي؟ ما هي الترتيبات المؤسسية والابتكارات اللازمة للبلدان الأفريقية من أجل التصدي للفساد وتعزيز فعالية السياسة المالية والإدارة العامة وكفاءتهما؟

(ج) استنادا إلى التجارب القطرية، كيف يمكن للبلدان الأفريقية إدارة مواردها الطبيعية بفعالية لتمويل أهداف التنمية المستدامة؟

(د) ما هي السبل المتاحة للبلدان الأفريقية حتى تكفل استدامة الاقتراض العام وتحقيق المزيج الصحيح بين القروض الميسَّرة وغير الميسَّرة للخزينة العامة؟

(هـ) ما هى السبل المتاحة للبلدان الأفريقية للتعاون من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، من خلال وسائل تشمل تبادل المعلومات الضريبية والإصلاحات الضريبية ومعاهدات الاستثمار؟

دال- مواضيع الدورات السابقة

١٣- ترد في المرفق بهذه الوثيقة قائمة مرجعية ببعض مواضيع الدورات السابقة لمؤتمر الوزراء.

المرفق

مواضيع الدورات السابقة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة	دورة الاجتماعات السنوية المشتركة وغير المشتركة للجنة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي	السنة	الموضوع
الحادية والخمسون	غير مشتركة	٢٠١٨	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: توفير الحيز المالي الكفيل بإيجاد فرص العمل وتحقيق التنويع الاقتصادي
الخمسون	العاشرة	٢٠١٧	النمو وعدم المساواة والبطالة
التاسعة والأربعون	التاسعة	٢٠١٦	نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة
الثامنة والأربعون	الثامنة	٢٠١٥	تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ – التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية
السابعة والأربعون	السابعة	٢٠١٤	التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمقضية إلى التحول في أفريقيا
السادسة والأربعون	السادسة	٢٠١٣	التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة
الخامسة والأربعون	الخامسة	٢٠١٢	”تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي“
الرابعة والأربعون	الرابعة	٢٠١١	تسيير التنمية في أفريقيا
الثالثة والأربعون	الثالثة	٢٠١٠	تعزيز نمو مستدام وبمعدلات عالية من أجل خفض البطالة في أفريقيا
الثانية والأربعون	الثانية	٢٠٠٩	زيادة فعالية السياسة المالية لتعبئة الموارد المحلية
الحادية والأربعون	الأولى	٢٠٠٨	التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين
الأربعون	غير مشتركة	٢٠٠٧	تسريع النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: التحديات الناشئة واستشراف المستقبل
التاسعة والثلاثون	غير مشتركة	٢٠٠٦	معالجة مشكلة العمالة في أفريقيا
الثامنة والثلاثون	غير مشتركة	٢٠٠٥	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
السابعة والثلاثون	غير مشتركة	٢٠٠٤	إدماج السياسات التجارية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
السادسة والثلاثون	غير مشتركة	٢٠٠٣	تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الخامسة والثلاثون	غير مشتركة	٢٠٠٢	تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الرابعة والثلاثون	غير مشتركة	٢٠٠١	تنفيذ شراكة الألفية من أجل برنامج الانتعاش الأفريقي: اتفاق انتعاش أفريقيا
الثالثة والثلاثون	غير مشتركة	٢٠٠٠	تحديات تمويل التنمية في أفريقيا